اثر سياسة التحرر الاقتصادى على الأجور الزراعية فى مصر

د. يحيى محمد أحمد عثمان
باحث - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - مركز البحوث الزراعية

مقدمة :

يعتبر قطاع الزراعة من أهم قطاعات المقتصد القومى ، حيث ينتمى أكثر من نصف سكان مصر لذلك القطاع ، ومنهم ما يزيد عن ٥ مليون عامل زراعى ، وهذا القطاع يساهم بنحو ٢٠٪ من قيمة الناتج المحلى الاجمالى ومن ثم المساهمة فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما انه أحد مصادر النقد الأجنبى من خلال حصيلة الصادرات . ونظرا لما عاناه هذا القطاع من السياسات الزراعية الموجهة فقد انتهجت الدولة بعض برامج الانفتاح الاقتصادى اعتبارا من ١٩٧٤ ثم برامج التحرر الاقتصادى عام ١٩٨٧ ، والتى اشتملت على تعديلات هيكلية للاقتصاد المصرى والسياسات المالية والنقدية والسعرية والتسويقية والغاء دعم المدخلات الزراعية والتركيب المحصولى ونظام التوريد الاجبارى لغالبية الحاصلات الزراعية وتحرير الاسعار المزرعية وتركها تتحدد وفقا لقوى السوق ، وقد اثرت هذه تأثيرا واضحا على اليات السوق المصرى سواء للمنتجات الزراعية بصفة عامة أو مستلزمات الانتاج والتى احد عناصرها الاجور ، وقد استهدفت سياسة التحرر الاقتصادى زيادة الناتج المحلى والنهوض بإنتاجية العامل وزيادة الإستثمارات والعمل على تحسين مستوى الأجور . ومن المعروف أن عنصر العمل هو المورد البشرى فى العملية الاقتصادية فالعامل الزراعى سواء كان مالكا أو مستأجرا لحيازة مزرعية يحصل على دخل نتيجة اشتراكه فى عملية الانتاج فى صورة أجور . وتمثل الأجور التي تدفع كعائد لاشتراك عنصر العمل فى النشاط الاقتصادى الانتاجى الجزء الأكبر من الدخل القومى ، كما تمثل فى نفس الوقت الجزء الأكبر من تكاليف وحدات النشاط الانتاجى لما لعنصر العمل من أهمية فى هذا النشاط ، وتتحدد الأجور طبقا لنظريات اختلفت باختلاف وجهة النظر الاقتصادية .

المشكلة البحثية :

شهد سوق العمل فى مصر خلال السنوات الماضية العديد من المتغيرات والظواهر الاقتصادية متمثلة فى انتهاج سياسة التحرر الاقتصادى ، الامر الذى ترتب عليه تغير ملحوظ فى بعض المتغيرات الإقتصادية القومية الهامة ، والمتمثلة فى الناتج المحلى والإستثمارات ، والتى إنعكست بدورها على هيكل أجور العمالة سواء على مستوى القطاع الزراعى أو القومى ، ولذلك تمكن مشكلة البحث فى مدى تأثر مستويات الأجور المصاحبة للتغيرات الهيكلية التى أعقبت تطبيق سياسات التحرر الإقتصادى .

هدف البحث :

من المتوقع أن تبديل أو تعديل أو تغيير أى سياسة إقتصادية يؤدى لظهور العديد من الأثار الإقتصادية سلباً وايجاباً على البنيان الإقتصادى بصفة عامة عامة والبنيان الزراعى بصفة خاصة فى المستقبل لذلك يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على أهم أثار الظواهر الإقتصادية على الأجور القومية والزراعية ، وذلك فى ظل برامج سياسات التحرر الإقتصادى .

الطريقة البحثية :

إعتمد البحث على الطريقة الإستقرائية الكمية والوصفية ، كما تم إستخدام إسلوب إنحدار المتغيرات الصورية "Dummy Variables" ، للتعرف على آثار سياسة التحرر الإقتصادى على المتغيرات موضع التقدير بواسطة تطبيق إختبار "F Test" ولقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين : الأولى تمثل فترة ما قبل تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٦) ، والثانية تمثل فترة تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى (١٩٨٧ ـ ٢٠٠١) ، وذلك من خلال وضع متغير صورى (D) يأخذ القيمة صفر للفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٦) ، والقيمة واحد للفترة (١٩٨٧ ـ ٢٠٠١) ويمكن توضيح أسلوب المتغيرات الصورية المتبع فى الدراسة على النحو التالى :

$$Y=B_0+B_1 D+ B_2 X + B_3 DX \qquad (1)$$

حيث (Y) يمثل المتغير التابع ، (X) يمثل متغير الزمن .

ويمكن من خلال المعادلة (١) حساب معاملات إنحدار الفترتين كالتالى :

١ ـ فترة ما قبل التحرر الإقتصادى :

$$Y = B_0 + B_2 X \qquad (2)$$

٢ـ فترة ما بعد التحرر الإقتصادى

$$Y = (B_0 + B_1) + (B_2 + B_3)X \qquad (3)$$

ويتم حساب قيمة (F) المحسوبة كالتالى :

$$F = 0.5 (SSEr - SSEu) / \hat{S}u$$

حيث :

SSEu = مجموع مربعات خطأ المعادلة رقم (١) .

SSEr = مجموع مربعات خطأ المعادلة رقم (٢) .

S_u^2 = تباين الخطأ للمعادلة .

ويتم مقارنة قيمة (F) المحسوبة بقيمة (F) الجدولية ، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية ، فهذا يعنى أن هناك تأثير معنوى لسياسة التحرر الإقتصادى على المتغير التابع ، ويتم تفسير نتائج كل فترة زمنية على حدة وفقاً للمعادلتين (٢) ، (٣) بينما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية فهذا يعنى عدم تأثير سياسة التحرر الإقتصادى على المتغير التابع ويتم تقدير دالة إنحدار بسيط للفترة الزمنية كاملة .

مصادر الحصول على البيانات :

فيما يتعلق بالبيانات اللازمة لتغطية الهدف البحثى فقد تم الحصول عليها من الجهات والمؤسسات الحكومية الرسمية ، من خلال بيانات البنك الأهلى المصرى ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ووزارة التخطيط خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ٢٠٠١) . وللتخلص من أثر التضخم فى الأسعار فقد تم تعديل جميع المتغيرات السعرية والنقدية الواردة بالدارسة بالرقم القياسى العام لنفقات المعيشة بإعتبار (١٩٨٦ = ١٠٠) .

الإسعراض المرجعى للدراسات السابقة :

فى دراسة " البنا " (٥) عام ١٩٩٩ ، عن الوضع الحالى للعمالة الزراعية فى ضوء سياسة التحرر الإقتصادى خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٧) ، أوضحت النتائج أن تلك السياسة لم يكن لها تأثير معنوى على كل من عدد العمال ، أجر العامل ،قيمة أجور العمال ، مساهمة قيمة أجور العمال الزراعيين فى إجمالى قيمة أجور العمال، الناتج القومى الزراعى ، وإنتاجية العامل ، وذلك في القطاع الزراعى خلال فترتي ماقبل وبعد التحرر الإقتصادى . بينما كان لها تأثير معنوى على مساهمة عدد العمال الزراعيين فى إجمالى العمالة القومية ، حيث بلغت تلك المساهمة قبل فترة التحرر نحو ٠,٠٢ ، بينما تناقصت اكثر خلال فترة التحرر الاقتصادى بنحو ٠,٧٥ .

وفى دراسة "عامر وعبد العزيز" (٤) عام ٢٠٠١ ، عن اثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على الدخل الزراعى والاجور فى قطاع الزراعة ، أوضحت النتائج البحثية زيادة حجم قوة العمل فى المحاصيل الزراعية الرئيسية بنحو ٢١٠ الف يوم عمل / رجل فى السنة خلال فترة تطبيق الاصلاح الاقتصادى (١٩٨٧ - ١٩٩٣) ثم زادت الى نحو ١٤٥ الف يوم عمل / رجل خلال الفترة (١٩٩٤ - ١٩٩٩) ، بينما كانت قد انخفضت قوة العمل خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٦) بنحو ٣٨١ الف يوم عمل / رجل فى السنة .

وفى دراسة "البطران وعطا" (٦) عام ٢٠٠٢ عن اثر سياسة الاصلاح الاقتصادي على العمالة الزراعية ، اوضحت النتائج البحثية أن سياسة الإصلاح الإقتصادى فى مصر خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) ، لم يكن لها تأثير معنوى على عدد العمال بقطاع الزراعة ، مساهمة عمال قطاع الزراعة إلى إجمالى العمالة القومية فى مصر ، ومساهمة قيمة أجور عمال قطاع الزراعة إلى إجمالى قيمة أجور العمال ، فى حين تبين وجود تأثير معنوى على كل من قيمة أجور عمال قطاع الزراعة ، أجر العامل الزراعى ، وإنتاجية العامل الزراعى . حيث تبين أن قيمة أجور عمال قطاع الزراعة قبل التحرر الاقتصادى (١٩٨٠ - ١٩٨٦) ، قد تزايدت بنحو ٢٠,٢ مليون جنيه ، كما إرتفعت إلى نحو ٧١,٥ مليون جنيه خلال فترة

الإصلاح الاقتصادى (١٩٨٧ - ٢٠٠٠) . كما تبين أن اجر العامل الزراعى قبل التحرر الاقتصادى وقد بلغ نحو ١,٠١ جنيه سنويا ، ارتفع الى ١٠,٩ جنيه سنويا خلال فترة الاصلاح الإقتصادى ، وبالنسبة لانتاجية العامل الزراعى تبين إنها تناقصت قبل التحرر بنحو ٢٢,٧ جنيه ، فى حين تزايدت خلال فترة التحرر بنحو ١٠٩,٦ جنيه .

نتائج الدراسة :

تشير جداول (١) ، (٢) ، (٣) إلى تقدير معادلات إنحدار المتغيرات الصورية لأهم المتغيرات الزراعية والقومية فى مصر خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ٢٠٠١) ، وتوضح تلك الجداول تقدير معاملات الإنحدار ، ومعامل التحديد وقيم (F test) المحسوبة لكل معادلة ، وأيضاً قيمة (F) لإختبار أثر سياسة التحرر الإقتصادى على كل متغير وهى الرقم السفلى لكل معادلة ، ولقد تبين وجود تأثير لسياسة التحرر الإقتصادى على كل المتغيرات موضع التحليل بإستثناء معادلات نسبة الأجور الزراعية للأجور القومية ، نسبة العمالة الزراعية للقومية ، نسبة الأجور الزراعية للإستثمارات الزراعية ، ولذلك تم تقدير معادلات الإتجاه الزمنى العام لتلك المعادلات الثلاث بينما تم تقدير باقى المعادلات بإسلوب المتغيرات الصورية وإشتقاق معادلتى الفترة الأولى لما قبل التحرر الإقتصادى والفترة الثانية لما بعد التحرر الإقتصادى .

وفيما يلى مناقشة نتائج التحليل الإحصائى الخاص بتقدير معادلات المتغيرات الصورية على المتغيرات الإقتصادية موضع الدراسة ، وذلك على النحو التالى :

أثر سياسة التحرر الإقتصادى على العمالة فى مصر :

تشير معادلة إنحدار المتغيرات الصورية رقم (١) الواردة بجدول (١) أن عدد عمال القطاع الزراعى خلال الفترة الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٦) ، وقد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً بلغ نحو ٢٦,٨٨ ألف عامل ، وبنسبة زيادة سنوية قدرت بنحو ٠,٦٣٪ من متوسط عدد عمال الزراعيين والبالغ نحو ٤٢٤٠,٨٤ ألف عام

خلال الفترة الأولى . كما تبين أن سياسة التحرر الإقتصادى خلال الفترة الثانية (١٩٨٧ ـ ٢٠٠١) قد أدت إلى زيادة عدد عمال قطاع الزراعة بنحو ٤٣,٧٠ ألف عامل وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٠,٩٢ ٪ من متوسط عدد العمال الزراعيين والبالغ نحو ٤٧٥٣,٦٧ ألف عامل ، ولعل ذلك راجع إلى زيادة المساحة المحصولية ، كما أن إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة قد ساعد على إمتصاص نسبة كبيرة من العمالة الزراعية ، هذا بجانب التوسع فى المشروعات الزراعية الأخرى خلال السنوات الأخيرة .

وبالنسبة لأثر سياسة التحرر الإقتصادى على إجمالى عدد العمال فى مصر فتوضح معادلة إنحدار المتغيرات الصورية رقم (٢) الواردة بجدول (١) أن عدد العمال على المستوى القومى خلال الفترة الأولى ، قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً" بلغ نحو ٢٤٠,٩٩ ألف عامل ، وبنسبة زيادة سنوية قدرت بنحو ٢,١٨ ٪ من متوسط عدد العمال والبالغ نحو ١١٠٣٨,٢٦ ألف عامل خلال الفترة الأولى . كما تبين أن سياسة التحرر الإقتصادى خلال الفترة الثانية قد أدت إلى زيادة عدد العمال بنحو ٤٢٧,٨٨ ألف عامل وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٢,٨٢ ٪ من متوسط عدد العمال فى مصر والبالغ نحو ١٥١٦٨,٢١ ألف عامل .

ولقد تم قياس مدى تأثير سياسة التحرر الإقتصادى على نسبة العمالة الزراعية للعمالة القومية ، حيث تبين من خلال المعادلة (٣) بالجدول (١) عدم وجود تأثير لتلك السياسة على مساهمة العمالة الزراعية فى العمالة القومية ، وتوضح معادلة الإتجاه العام أن نسبة تلك المساهمة خلال فترة الدراسة (١٩٧٦ ـ ٢٠٠١) قد أخذت إتجاهاً عاماً متناقصاً معنوى إحصائياً بلغ نحو ٠,٥٥ ، وبنسبة تناقص سنوية بلغت نحو ١,٥٩ ٪ من متوسط مساهمة العمالة الزراعية فى العمالة القومية والبالغة نحو ٣٤,٥٨٪ خلال الفترة موضح التحليل . هذا وقد لوحظ الإنخفاض المستمر فى المساهمة النسبية لعمال القطاع الزراعى لإجمالى العمالة القومية فى مصر ، فبعد أن كانت أقصى مساهمة لها عام ١٩٧٦ والتى بلغت نحو ٤٢,٥٦ ٪ ، وتضاءلت حتى وصلت إلى نحو ٢٧,٧٦ ٪ عام ٢٠٠١ ، ويرجع ذلك للإتجاه لقطاع الخدمات لإرتفاع الاجور به .

وبالنسبة لاثر سياسة التحرر الاقتصادى على معدل البطالة فى مصر فتوضح معادلة إنحدار المتغيرات الصورية رقم (٤) الواردة بجدول (١) أن معدل البطالة خلال الفترة الأولى ، قد أخذ إتجاها عاما متزايدا بلغ نحو ٠,٨٩، وبنسبة زيادة سنوية قدرت بنحو ١٣,٤٢ ٪ من متوسط معدل البطالة والبالغ بنحو ٦,٦٦٪ خلال الفترة الأولى . كما تبين أن سياسة التحرر الإقتصادى خلال الفترة الثانية قد أدت إلى إنخفاض معدل البطالة بنحو ٠,٢٤ وبنسبة تناقص سنوية بلغت نحو ٢,٥٨ ٪ من متوسط معدل البطالة فى مصر والبالغ نحو ٩,٣٢٪ خلال الفترة الثانية . وقد يرجع ذلك إلى تعظيم دور القطاع الخاص وبصفة خاصة الصناعات الصغيرة فى خلق فرص عمل وكذلك تعظيم دور قطاع الخدمات فى الفترة الأخيرة .

أثر سياسة التحرر الإقتصادى على إنتاجية العامل فى مصر :

تم حساب إنتاجية العامل بقسمة الناتج المحلى على عدد العمال ، حيث تشير معادلة إنحدار المتغيرات الصورية رقم (١) الواردة بجدول (٢) أن إنتاجية العامل الزراعى خلال الفترة الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٦) ، قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً بلغ نحو ٤١,٩٢جنيه ، وبنسبة زيادة سنوية قدرت بنحو ٢,٨٠ ٪ من متوسط إنتاجية العامل الزراعى والبالغة نحو ١٤٩٩,٤٣ جنيه خلال الفترة الأولى . كما تبين أن سياسة التحرر الإقتصادى خلال الفترة الثانية (١٩٨٧ ـ ٢٠٠١) قد أدت إلى زيادة أنتاج العامل الزراعى بنحو ١٠٤,٦٤ جنية وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٥,١٥ ٪ من متوسط إنتاجية العامل الزراعى والبالغة نحو ٢٠٣٢,٣٩ جنيه مما يؤكد سياسة التحرر الإقتصادى بالنسبة للقطاع الزراعى .

وبالنسبة لأثر سياسة التحرر الإقتصادى على إنتاجية العامل على المستوى القومى ، فتشير معادلة إنحدار المتغيرات الصورية رقم (٢) الواردة بجدول (٢) أن إنتاجية العامل فى مصر خلال الفترة الأولى قد أخذت إتجاها" عاماً متزايدا" بلغ نحو ١٣٦,٢١ جنيه ، وبنسبة زيادة سنوية قدرت بنحو ٤,٦٨ ٪ من متوسط إنتاجية العامل والبالغة نحو ٢٩٠٧,٣٥ جنيه خلال الفترة الأولى . كما تبين أن

سياسة التحرر الإقتصادى خلال الفترة الثانية قد أدت إلى زيادة إنتاجية العامل بنحو ١٦٩,٩٧ جنيه وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٤,٦٤ ٪ من متوسط إنتاجية العامل على المستوى القومى والبالغة نحو ٣٦٦٥,١١ جنيه .

ومما سبق يتضح أن معدل زيادة إنتاجية العامل سواء على المستوى القومى أو بقطاع الزراعة خلال الفترة الثانية كانت أكبر من الفترة الأولى مما يؤكد نجاح سياسة التحرر الإقتصادى ، فى حين كان معدل زيادة إنتاجية العامل على المستوى القومى كانت أكبر من الزيادة فى إنتاجية العامل بقطاع الزراعة سواء فى الفترة الأولى أو الثانية .

وبدراسة أثر سياسة التحرر الإقتصادى على الناتج المحلى الزراعى ، توضح معادلة إنحدار المتغيرات الصورية رقم (٣) الواردة بجدول (٢) أن الناتج المحلى الزراعى خلال الفترة الأولى قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً بلغ نحو ٢١٥,٠٧ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة سنوية قدرت بنحو ٣,٣٨ ٪ من متوسط الناتج المحلى الزراعى والبالغ نحو ٦٣٦٦,١٦ مليون جنيه ، كما تبين أن سياسة التحرر الإقتصادى خلال الفترة الثانية قد أدت إلى زيادة الناتج المحلى الزراعى بنحو ٥٩١,٢٣ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٦,٠٧ ٪ من متوسط الناتج المحلى الزراعى والبالغ نحو ٩٧٤١,٤٥ خلال الفترة الثانية . وقد يرجع ذلك إلى تحرير أسعار المحاصيل الزراعية والإتجاه لإنتاج بعض الحاصلات للتصدير .

كما تبين من دراسة أثر سياسة التحرر الإقتصادى على الناتج المحلى الإجمالى ، طبقاً للمعادلة (٤) الواردة بجدول (٢) بإسلوب إنحدار المتغيرات الصورية ، أن الناتج المحلى القومى خلال الفترة الأولى قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً بلغ نحو ٢١٢٠,٢١ مليون جنيه . وبنسبة زيادة سنوية قدرت بنحو ٦,٤٥ ٪ من متوسط الناتج المحلى القومى والبالغ نحو ٣٢٤١٤,٠٣ مليون جنيه . كما تبين أن سياسة التحرر الإقتصادى خلال الفترة الثانية قد أدت إلى زيادة الناتج المحلى القومى بنحو ٤١٧٦,٨٩ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٧,٣٤ ٪ من متوسط الناتج المحلى القومى والبالغ نحو ٥٦٩٢٨,٧٧ مليون جنيه خلال الفترة الثانية .

أثر سياسة التحرر الإقتصادى على الأجور فى مصر :

يتناول الجزء التالى تحليل أثر سياسة التحرر الإقتصادى على الأجور الزراعية والقومية ، وأيضاً الأجر السنوى للعامل المستوى الزراعى والقومى ، وبجانب ذلك نسبة الأجور الزراعية للقومية ، وأخيراً نسبة الأجور للإستثمارات على المستوى الزراعى والقومى .

تشير معادلة إنحدار المتغيرات الصورية رقم (١) الواردة (٣) أن أجور عمال القطاع الزراعى خلال الفترة الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٦) ، قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً بلغ نحو ١٨١ مليون جنيه وبنسبة زيادة سنوية قدرت بنحو ٨,٠٤ ٪ من متوسط أجور العمال الزراعيين والبالغة نحو ٢٢٥٢,٤٧ مليون جنيه خلال الفترة الأولى . كما تبين أن سياسة التحرر الإقتصادى خلال الفترة الثانية (١٩٨٧ ـ ٢٠٠١) قد أدت إلى زيادة أجور عمال قطاع الزراعة بنحو ٨٩,١٦ مليون جنيه وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٤,٤٥ ٪ من متوسط أجور العمال الزراعيين والبالغة نحو ٢٠٠٣,٨٥ مليون جنيه ، وبذلك يلاحظ أن زيادة أجور عمال القطاع الزراعى خلال الفترة الثانية كانت أقل من نظيرتها خلال الفترة الأولى بنحو ٩١,٨٤ مليون جنيه ، بمعدل تناقص بلغ نحو ٥٠,٧٤ ٪ . وبذلك يمكن القول أن سياسة التحرر الإقتصادى قد أثرت تأثيراً سلبياً على معدلات زيادة الأجور فى القطاع الزراعى المصرى .

بالنسبة لاثر سياسة التحرر الاقتصادى على إجمالى اجور العمال فى مصر فتوضح معادلة إنحدار المتغيرات الصورية رقم (٢) الواردة بجدول (٣) أن اجور العمال خلال الفترة الأولى ، قد أخذت إتجاها عاما متزايدا بلغ نحو ١٢٥٢,٨٣مليون جنيه خلال الفترة الاولى . كما تبين خلال الفترة الثانية ان سياسة التحرر الاقتصادى قد ادت الى زيادة اجور العمال بنحو ٧٨٤,٢١ مليون جنيه وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٤,٨٩% من متوسط اجور العمال والبالغه نحو ١٦٠٤٣,٣٩ مليون جنيه ، ويلاحظ ان زيادة اجور العمال فى الفترة الثانية كانت اقل من نظيرتها خلال الفترة الاولى بنحو ٤٦٨,٦٢ مليون جنيه ، وبمعدل تناقص بلغ نحو ٣٧,٤٠% .

ويتضح مما سبق ان معدل الزيادة فى اجمالى الاجور سواء على المستوى القومى او الاجور الزراعية خلال الفترة الاولى كان اكبر من معدل الزيادة فى اجمالى الاجور سواء على المستوى القومى اوالاجور الزراعية فى الفترة الثانية ، كذلك اتضح ان معدل زيادة اجمالى الاجور على المستوى القومى كان اكبر من معدل الازدياد فى الاجور اللازراعية سواء قبل التحرر او بعد التحرر ويرجع ذلك الى ان معدل زيادة الاجور بالقطاعات اللازراعية كان اكبر من الاجور فى القطاع الزراعى .

ولقد تم قياس مدى تاثير سياسة التحرر الاقتصادى على نسبة اجور العمالة الزراعية الى اجور العمالة القومية فى مصر ، حيث تبين من خلال المعادلة (٣) بالجدول (٣) عدم وجود تأثير لتلك السياسة على مساهمة أجور العمالة الزراعية لأجور العمالة القومية ، وتوضح معادلة الإتجاه الزمنى العام أن نسبة تلك المساهمة خلال الفترة موضع الدراسة (١٩٨٦ ـ ٢٠٠١) قد أخذت إتجاهاً عاماً متناقصاً معنوى إحصائياً بلغ نحو ٠,٢٣ ، وبنسبة تناقص سنوية بلغت نحو ١,٦٨٪ من متوسط مساهمة أجور العمالة الزراعية أجور العمالة القومية والتى بلغت نحو ١٣,٩٠ ٪ خلال الفترة موضع التحليل . وقد لوحظ أيضاً أن أقصى مساهمة للإجور الزراعية كانت عام ١٩٧٦ حيث بلغت نحو ١٨,٧٠ ٪ من جملة الأجور القومية ، فى حين وصلت أدناها عام ١٩٩٦ حيث ساهمت بنحو ٩,٥٦ ٪ ، ولعل ذلك بوضح عدم تناسب الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من لأجور مع حجم العمالة التى يستوعبها والتى تمثل نحو ٣٤,٥٨ ٪ من إجمالى العمالة فى مصر .

وبالنسبة لقياس تأثير سياسة التحرر على الأجر السنوى للعامل الزراعى، فتوضح معادلة إنحدار المتغيرات الصورية رقم (٤) الواردة بجدول (٣) أن الأجر السنوى للعامل الزراعى خلال الفترة الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٦) ، قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً بلغ نحو ٣٩,٦٩ جنيه ، وبنسبة زيادة سنوية قدرت بنحو ٧,٥١٪ من متوسط الأجر السنوى للعامل الزراعى والبالغ نحو ٥٢٨,٥٣ جنيه خلال الفترة الأولى كما تبين خلال الفترة الثانية (١٩٨٧ ـ ٢٠٠١) إن سياسة التحرر الإقتصادى قد أدت إلى زيادة الأجر السنوى للعامل الزراعى بنحو ١٤,١٣

جنيه وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٣,٣٧ ٪ من متوسط الأجر السنوى للعامل الزراعى والبالغ نحو ٤١٨,٥٧ جنيه ، ويلاحظ أن زيادة أجر العامل فى القطاع الزراعى خلال الفترة الثانية كانت أقل من نظيرتها خلال الفترة الأولى بنحو ٢٥,٥٦ جنيه ، وبمعدل تناقص بلغ نحو ٦٤,٤٠ ٪.

وبالنسبة لأثر سياسة التحرر الإقتصادى على الأجر السنوى للعامل فى مصر فتوضح معادلة إنحدار المتغيرات الصورية رقم (٥) الواردة بالجدول (٣) أن الأجر السنوى للعامل على المستوى القومى خلال الفترة الأولى ، قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً بلغ نحو ٨٩,٩٤ جنيه ، وبنسبة زيادة سنوية قدرت بنحو ٧,٠٨ ٪ من متوسط الأجر السنوى للعامل على المستوى القومى فى مصر والبالغ ١٢٦٩,٦٨ جنيه فى السنة خلال الفترة الأولى كما تبين خلال الفترة الثانية إن سياسة التحررالإقتصادى قد أدت إلى زيادة الأجر السنوى للعامل على المستوى القومى بنحو ١٩,٣٧ جنيه ،بنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ١,٨٥٪ من متوسط أجر العامل فى مصر والبالغ نحو ١٠٤٥,٦٥ جنيه ، ويلاحظ أيضاً أن زيادة أجر العامل خلال الفترة الثانية كانت أقل من نظيرتها خلال الفترة الأولى بنحو ٧٠,٥٧ جنيه ، وبمعدل تناقص بلغ نحو ٧٨,٤٦ ٪ .

وعلى ذلك يتضح أن الزيادة فى الأجر السنوى للعامل سواء على المستوى القومى أو القطاع الزراعى كانت أكبر فى الفترة الثانية عن الفترة الأولى مما يؤكد نجاح سياسة التحرر الإقتصادى ، فى حين أن الزيادة فى الأجور السنوية على المستوى القومى كانت أكبر من القطاع الزراعى سواء فى الفترة الأولى أو الثانية .

وفيما يتعلق بأثر سياسة التحرر الإقتصادى على تطور نسبة الأجور الزراعية للإستثمارات الزراعية ، فقد تبين عدم وجود تأثير لسياسة التحرر الإقتصادى على تلك النسبة خلال فترة الدراسة ، وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٦) الواردة بجدول (٣) تبين أن نسبة الأجور الزراعية للإستثمارات الزراعية قد أخذت إتجاهاً عاماً متناقصاً بلغ نحو ١٢,٣٣ ٪ ، وبنسبة تناقص سنوية قدرت بنحو ٥,٦٦٪ من متوسط تلك النسبة والبالغة نحو ٢١٧,٧٦ ٪ خلال فترة الدراسة ، ولعل ذلك يوضح عدم ملائمة الاجور الزراعية مقارنة بحجم الاستثمارات المنفقة داخل القطاع الزراعى.

اما بالنسبة لاثر سياسة التحرر الاقتصادى على تطور نسبة الاجور القومية للإستثمارات القومية ،فقد تبين وجود تأثير لسياسة التحرر الاقتصادى على تلك النسبة، حيث توضح معادلة انحدار المتغيرات الصورية رقم (٧)الواردة بجدول (٣) أن نسبة الاجور القومية للاستثمارات القومية،قد أخذت إتجاها عاما متزايدابلغ نحو ٤,٦٩، وبنسبة زيادة سنوية قدرت بنحو ٢,٩١% من متوسط نسبة الاجور القومية للاستثمارات القومية فى مصر والبالغه نحو ١٦١,٢٢%خلال الفترة الاولى . فى حين تبين خلال الفترة الثانية ان سياسة التحرر الاقتصادى قد ادت الى انخفاض نسبة الاجور القومية للاستثمارات القومية بنحو ١,٨٨، وبنسبة انخفاض سنوية بلغت نحو ١,٦٢% من متوسط تلك النسبة والبالغه نحو ١١٥,٨٥%.

ولذلك تخلص الدراسة بأن خلق فرص عمل منتجة يعتبر هدفا رئيسيا لإستراتيجية التنمية ، فالزراعة صناعة قومية تقوم عليها العديد من الصناعات الأخرى ، حيث ان التحدى الحقيقى الذى يواجه المجتمع وصانع القرار هو الوصول الى صيغة ملائمة للربط بين الاجور من ناحية وبين الانتاجية من ناحية اخرى بهدف الوصول الى وضع معايير للتسعير الحقيقى للاجر وربط هذا التسعير الحقيقى بالنظر الى ما يحصل عليه العامل وبين ما يساهم به من انتاج سلعة او خدمة . وكذلك ربط التسعير الحقيقى للاجر بالنظر الى القوة الشرائية لما يحصل عليه العامل وبين ما يتكبده من نفقات المعيشة وما يحتاج اليه لتوفير الحد الادنى من الغذاء والكساء والمسكن ، ولاشك ان الوصول الى التسعير الحقيقى للاجر يتطلب بذل جهود فعالة فى سبيل اصلاح هياكل الانتاج ومعدلات الاداء داخل الوحدات الانتاجية وتطوير اساليب الانتاج ونظم الاداره فيها .

كما ان مشكلة ضعف الاجور الزراعية تتطلب ضرورة تطوير وتحسين مستوى آداء العمالة البشرية فى مصر ، للنهوض بمستوى إنتاجية العامل فى مجالات الإنتاج والتصنيع والتسويق المختلفة ، وذلك من خلال عمل برامج تدريبية ومهنية على كافة المستويات ، سواء الرسمية من خلال المدارس والمعاهد الفنية والتدريبية، أو التدريب داخل مواقع العمل فى شركات القطاع العام أو القطاع الخاص ،

والتوسع فى تنمية المهارات والقدرات البشرية ذات الأهمية الحيوية فى مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وخاصة التصنيع والانتاج للتصدير ، حتى يمكن الحصول على الأجور التى تتناسب مع ظروف المعيشة ، وتحسين المستوى الصحى والإجتماعى للعمال ، وكذلك وضع شروط قياسية للعمل . هذا بجانب الإستثمار فى المشروعات الزراعية كثيفة إستخدام الأيدى العاملة ، مثل مشاريع فرز وتعبئة وتغليف ثمار الخضر والفاكهة ، والمشروعات الزراعية الأخرى مثل إصلاح وصيانة شبكات الرى والصرف ، مما يساعد على دفع عجلة التنمية الإقتصادية ، مع التركيز على التأهيل والتدريب المهنى والحرفى لعمال القطاع الزراعى لرفع كفاءتهم الإنتاجية ،والتدريب التحويلى لتوافق إحتياجات طلب سوق العمل .

الملخص

كان لسياسة التحرر الإقتصادى التى تم تطبيقها خلال النصف الثانى من الثمانينيات فى القرن الماضى أثاراً مباشرة على المستوى القومى والزراعى ، حيث إستهدفت زيادة الناتج المحلى والنهوض بإنتاجية العامل مع زيادة الإستثمارات والعمل على تحسين مستوى الأجور .

وتكمن مشكلة البحث فى دور المتغيرات الإقتصادية المصاحبة لتطبيق سياسة التحرر الإقتصادى فى تغيير البنيان الإقتصادى الزراعى القومى وأثر ذلك على هيكل الأجور القومية والزراعية على حد سواء . ولذلك إستهدف البحث إلقاء الضوء على أهم الأثار والظواهر الإقتصادية على الأجور القومية والزراعية فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى .

ولقد أعتمد البحث على إسلوب إنحدار المتغيرات الصورية ، للتعرف على أثار سياسة التحرر الإقتصادى على المتغيرات موضع التقدير ، ولقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين : الأولى تمثل فترة ماقبل تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٦) ، والثانية تمثل فترة تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى (١٩٨٧ ـ ٢٠٠١) .

كما تم الحصول على البيانات من الجهات والمؤسسات الحكومية الرسمية ، من خلال بيانات البنك الأهلى المصرى ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ووزارة التخطيط خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ٢٠٠١) .

ولقد تناول البحث بعض الدراسات المرجعية التى تعرضت لأثر سياسة التحرر الإقتصادى على العمالة والأجور الزراعية والقومية فى مصر .

كما أوضحت نتائج التحليل الإحصائى تأثير سياسة التحرر الإقتصادى على عدد عمال قطاع الزراعة ، إجمالى عدد العمال ، معدل البطالة ، إنتاجية العامل على المستوى القومى ، الناتج المحلى الزراعى ، الناتج المحلى الإجمالى ، أجور العمال الزراعيين ، إجمالى أجور العمال على المستوى القومى ، أجر العامل الزراعى، أجر العامل على المستوى القومى ، ونسبة الأجور للإستثمارات القومية .

بينما تبين عدم تأثر نسبة الأجور الزراعية للأجور القومية ، نسبة العمالة الزراعية للقومية ، ونسبة الأجور الزراعية للإستثمارات الزراعية بسياسة التحرر الإقتصادى .

وتوصى الدراسة بضرورة تطوير وتحسين مستوى أداء العمالة البشرية فى مصر للنهوض بمستوى إنتاجية العامل فى مجالات الإنتاج والتصنيع والتسويق المختلفة حتى ينعكس ذلك على مستويات الأجور الزراعية فى مصر .

المراجع

١ ـ البنك الأهلى المركزى المصرى " **النشرة الإقتصادية** " أعداد متفرقة .

٢ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء " **الكتاب الإحصائى السنوى** " أعداد متفرقة .

٣ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء " **نشرة الأرقام القياسية** " أعداد متفرقة .

٤ ـ عبد الوهاب إبراهيم على عامر (دكتور) ، محمود علاء عبد العزيز (دكتور) " **اثر سياسات الإصلاح الإقتصادى على الدخل الزراعى والأجور فى قطاع الزراعة** " المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ، مجلد ١١ ، عدد ٢ ، سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ص ٦١١ ـ ٦٢٢ .

٥ ـ فريال البنا (دكتوره) " **اثر سياسة التحرر الإقتصادى على العمالة الزراعية** " المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ، مجلد ٩ ، عدد ٢ ، سبتمبر ١٩٩٩، ص ص ٧١٩ ـ ٧٣٨ .

٦ ـ محسن محمود البطران (دكتور)، سهرة خليل عطا (دكتوره) " **اثر سياسة الإصلاح الإقتصادى على العمالة الزراعية المصرية** " المجلة المصرية للإقصاد الزراعى ، مجلد ١٢ ، عدد ٢ ، يونيو ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٥٨٧ ـ ٦٠٠ .

٧ ـ وزارة التخطيط "**خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية**" أعداد متفرقة .

8 _ Chow, G "**Tests of Equality Between sets of Coefficients in two Linear Regressions**" Econometrica , Vol . 28 ,No . 3, 1960 , 591 _ 605 .

9 _ Gujarati , D . " **Basic Econometrics** " 2nd ed ., McGraw - Hill Book company , Inc ., New York , USA , 1988.

The Effect Economic liberalization policy on the Agricultural Wages in Egypt

Dr . Yehia Mohamed Ahmed Osman
Agriculture Economic Research Institute - Agriculture Research Center

Summary

Economic liberalization policy that was applied in Egypt, has an effect on the national and agricultural level , where aimed to increase the domestic product , arising the labor productivity, and increas in' investment, beside that improving the wages for labors, either on the national level, or on the agricultural level .

the research problem concerns with the role of economic variables corresponding to applying the economic liberaization in structural adjustment for changes in labor wages , so the objective of the study handles the effect of Egyptian economic liberalization on the national and agricultural wages. To achieve the objective, the study used dummy variables regression , to explore the effect of the structural changes , befor and after economic liberlaization data were coverd the period (1976 - 2001), and were divided into two periods, the first (1976-1986), and the second (1986 - 2001) .

The results showed that there was an effect of economic liberalization on labor, labor productivity domestic product , wages of labor, and labor wage on the level of national and agricultural level , also has an effect on unemployment rate , and the ratio of wages to investment with respect to the agricultural sector .

جدول (١) عدد العمال ، الأجور، الناتج المحلى ، والإستثمارات على مستوى القطاع الزراعى فى مصر خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ٢٠٠١)

السنة	عدد العمال الزراعيين (ألف عامل)	أجور العمالة الزراعية (مليون جنيه)	الناتج الزراعى المحلى (مليون جنيه)	الإستثمارات الزراعية (مليون جنيه)
١٩٧٦	٤١٠٣,٥	٤٨٣,٠	١٧٤٤,٢	٩٨,٥
١٩٧٧	٤١٣٥,٠	٥٣٠,٩	٢٠٣٨,٠	١٤٦,٤
١٩٧٨	٤١٦٥,٠	٥٨٨,١	٢٢٨٦,٠	١٩١,٣
١٩٧٩	٤١٩٣,٠	٦٩٣,٤	٢٥٣٠,٠	٢٥٨,٠
١٩٨٠	٤٢٠٠,٠	٧٣٩,٢	٣٣٩١,٦	٣٧٠,٢
١٩٨١	٤٢٥٥,٠	١٦٣٠,٥	٣٧٨٢,٢	٤٥٠,٤
١٩٨٢	٤٢٦٤,٤	١٧٧٢,٣	٣٨٥٢,٥	٤٨٩,٥
١٩٨٣	٤٣٠٤,٢	١٩١٥,٩	٣٩٦٦,٠	٥٣١,٨
١٩٨٤	٤٣٤٤,٤	٢٠٦٢,٤	٤١٩٦,٠	٦٧٠,٤
١٩٨٥	٤٣٨٤,٧	٢٢١٦,١	٤٥٤٠,٠	٧٦٥,٩
١٩٨٦	٤٣٣٠,٠	٢٢٨٤,٦	٨٦٤٠,٠	٩٠١,٢
١٩٨٧	٤٤٥١,٠	٢٣٢٤,٨	٨٩٣٠,٠	١١٢٢,١
١٩٨٨	٤٥٦٨,٠	٢٤٧٦,١	٩٢٢٥,٠	١٣٤٢,٠
١٩٨٩	٤٦٦٤,٠	٣٢٩٣,٠	٩٥٢٥,٠	١٦٩١,١
١٩٩٠	٤٥٠٠,٠	٣٨٥٠,٠	٩٧٩٠,٠	٢١٤٢,٧
١٩٩١	٤٥٨٥,٠	٣١٠٢,٠	٢١٦٨٠,٠	١٩٩٢,٠
١٩٩٢	٤٦٢٠,٠	٣٣٦٠,٠	٢٢٢٢٠,٠	٢٢٩٦,٠
١٩٩٣	٤٦٨٢,٠	٣٦٦٥,٠	٢٣٠٧٢,٠	٢٧١٥,٠
١٩٩٤	٤٧٤٤,٠	٤٠٣٥,٠	٢٣٧٤١,٠	٣٣٩٩,٠
١٩٩٥	٤٨١٢,٠	٤٥٠٥,٠	٢٤٥٨٠,٠	٣٧٤٢,٠
١٩٩٦	٤٧٤٧,٠	٥٠٥٧,٠	٤٢٣٢٥,٠	٤٨٥٦,٠
١٩٩٧	٤٨٢٠,٠	٩٣٢٢,٤	٤٥٨٧٨,٠	٦٨٣٧,٠
١٩٩٨	٤٩٠٤,٠	١٠٠٢٩,٧	٤٩٣٦٠,٠	٨٢٢٦,٠
١٩٩٩	٤٩٨٥,٠	١٠٧٥٤,١	٥٣٠١٥,٠	٩٨٩٣,٠
٢٠٠٠	٥٠٦٩,٠	١١٤٧١,١	٥٥٠٨٥,٠	١١٦٠٢,٣
٢٠٠١	٥١٥٤,٠	١٣٥٢٢,٠	٥٥٩٣٥,٠	١٢٦٥٤,٦

المصدر

ـ البنك الأهلى المصرى " النشرة الإقتصادية " أعداد متفرقة .

ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء " الكتاب الإحصائى السنوى" أعداد متفرقة .

ـ وزارة التخطيط " خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية " أعداد متفرقة .

جدول (٢) : عدد العمال ، الأجور ، الناتج المحلى ، الإستثمارات ، معدل البطالة ، والرقم السياسى لنفقات المعيشة على المستوى القومى فى مصر خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ٢٠٠١)

السنة	إجمالى عدد العمال (ألف عامل)	إجمالى أجور العمال (مليون جنيه)	إجمالى الناتج المحلى (مليون جنيه)	الإستثمارات القومية (مليون جنيه)	معدل البطالة (٪)	الرقم القياسى لنفقة المعيشة
١٩٧٦	٩٦٤٥,٦	٢٥٨٣,١	٦٧٠٤,٦	١٤٧١,١	٢,٨٠	٣٧,٧
١٩٧٧	٩٨٨٥,٥	٢٩٣٣,٠	٨٢٠٩,٩	١٨٧٣,٣	٣,١٠	٣٩,٩
١٩٧٨	١٠٣٣٧,٣	٣٧٦٢,٨	٩٦٢٨,٠	٢٦٨٤,٨	٣,٦٠	٤٠,٣
١٩٧٩	١٠٨٢٧,٨	٤٣٠٩,٥	١٢٥١٥,٠	٣٧٦٣,٠	٤,٦٠	٤٢,٩
١٩٨٠	١١٤٣٩,٠	٦١٠٠,٩	١٦٧١٨,٠	٥٣٣٤,٤	٥,٢٠	٤٦,٢
١٩٨١	١٠٧٠٢,٤	٩٣٢٥,٥	١٩٦١١,٥	٦٢٨٦,٥	٨,١٧	٤٨,٦
١٩٨٢	١١٠٧٤,٠	١٠٤٨٧,٨	٢١٣٢٣,٠	٥٧٧٦,٢	٧,٦٧	٥٥,٢
١٩٨٣	١١٤٤٢,٦	١١٨٦٢,٩	٢٢٦٧٠,٧	٦٦١١,٤	٨,٢٣	٦٢,٥
١٩٨٤	١١٨٣٨,٢	١٣٢٧٩,٣	٢٥٠٩٩,٦	٦٩٦٥,١	٨,٨٥	٦٩,٥
١٩٨٥	١٢٢٣٠,٥	١٤٥٥٥,٨	٢٩٧٩٩,٠	٧٦٨٧,٢	٥,٩٦	٨١,١
١٩٨٦	١١٩٩٨,٠	١٥٣٤١,٥	٤٠٨٣٢,٠	٨٣٩١,٠	١٥,٠٧	١٠٠,٠
١٩٨٧	١٢٥١٥,٣	١٦١٩١,٨٠	٤٣٢٤٩,٠	١٠٨٢٢,٢	١٢,٥٥	١١٦,٦
١٩٨٨	١٢٨٨٠,١	١٧٠٢٢,٩٠	٤٥٦٠٣,٠	١٢٧١٥,٨	١١,٧٦	١٣٨,٦
١٩٨٩	١٣٢٤٧,٧	٢٤٢٥٩,٠	٤٨٢٢٨,٠	١٦٣١٦,٤	٩,٣٩	١٦٩,٣
١٩٩٠	١٣٥٢٧,٠	٢٨٢٤٥,٠	٥٠٤٩٢,٠	٢١٧٤٠,٢	٨,٣٥	١٩١,٦
١٩٩١	١٣٧٢٤,٠	٢٥٦٦٥,٧	١٣١٠٥٧,٠	٢٥١٠٦,٨	٩,٢٤	٢٣٢,٣
١٩٩٢	١٣٩٩١,٠	٢٩٢٥٣,٩	١٣٤٣٣٥,٠	٣١٦٤٤,٠	١٠,١٥	٢٣٩,٥
١٩٩٣	١٤٤٣٦,٠	٣٣٦٩٠,٦	١٣٩٦٢٢,٠	٣٣٤٥٢,٠	٩,٨٥	٢٦٦,٧
١٩٩٤	١٤٨٧٩,٠	٣٩٢٧٨,٣	١٤٦١٣١,٠	٣٩٤١٢,٠	٩,٥٦	٢٨٨,٤
١٩٩٥	١٥٢٤٠,٠	٤٥٤٩٤,٥	١٥٣٧١٥,٠	٤٢١٠٦,٠	٩,٩٨	٣١١,٥
١٩٩٦	١٥٨٢٥,٠	٥٢٨٨٢,٩	٢٣٩٥٠٠,٠	٥٠١٧٦,٠	٨,٨٣	٣٥٣,٣
١٩٩٧	١٦٣٤٤,٠	٦٩٢٢٧,٨	٢٦٢٢٢٠,٠	٦٢٠١٠,٠	٨,٣٢	٣٦٧,٥
١٩٩٨	١٦٨٧٤,٠	٧٥٠٩٧,٢	٢٨٣٠٠٥,٠	٦٨٥٨٧,٠	٧,٨٤	٣٨٢,٠
١٩٩٩	١٧٤٣٤,٠	٨٢٠٤٨,٥	٣١٨٤٣٠,٠	٧٣١٠٦,٠	٧,٣٥	٣٩٥,٥
٢٠٠٠	١٨٠١٩,٠	٨٨٩٧٦,٩	٣٤٠٦٧٨,٠	٨٠٥٠٠,٠	٧,٥٩	٤١٠,٢
٢٠٠١	١٨٥٦٩,٠	١٠٥٤٤٥,٩	٣٦٣١٠٠,٠	٨٥٥٠٠,٠	٩,٠٢	٤١٥,٣

المصدر

ـ البنك الأهلى المصرى " النشرة الإقتصادية " أعداد متفرقة .

ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء " الكتاب الإحصائى السنوى أعداد متفرقة .

ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء " نشرة الأرقام القياسية " أعداد متفرقة

ـ وزارة التخطيط " خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية " أعداد متفرقة

جدول (١) أثر سياسة التحرر الإقتصادى على العمالة فى مصر بإسلوب المتغيرات الصورية خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ٢٠٠١)

المتغير التابع	م	Bo	B1	B2	B3	R2	F test	المتوسط الحسابى	قبل التحرر +	بعد التحرر	الفترة كاملة +
عدد عمال قطاع الزراعة (ألف عامل)	١	4079,45xx 127,77xx	-156,28 - 2,38xx	26,88 5,71xx	16,83 3,03xx	0,79	312,2xx 4,60xx	4240,84 4753,67	4079,58 26,88	3923,3 43,7 0,92	
إجمالى عدد العمال (مليون عامل)	2	9592,3 56,02xx	2553,84 -7,24xx	240,99 9,55xx	186,89 6,27xx	0,99	788,7xx 26,41xx	11038,26 15168,21	9592,3 240,99 2,18	7038,46 427,88 2,82	
نسبة العمالة الزراعية للقومية ٪	3	42,02 143,79xx		-0,55 -29,11xx		0,79	847,5 1,44	847,5xx 1,44	3458		42,02 -0,55 -1,59
معدل البطالة (٪)	4	1,30 1,44xxx	12,58 6,79xx	0,89 xx6,73	-1,13 -7,24xx	0,75	25,62xx 27,35xx	6,66 9,32	1,30 0,89 13,42	13,88 -0,24 -2,58	

حيث :- الأرقام أسفل معاملات الإنحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.

- (x) ، (xx) ، (xxx) تشير للمعنوية عند مستوى ٠٥ و ٠١ ، ٠١ و ١٠ ، ٠ ، على الترتيب .

R2- *معامل التحديد* ، F = قيمة (F) المحسوبة لدالة الإنحدار .

(+) السطر الأول يشير إلى قيمة الجزء المقطوع (ثابت الدالة ـ السطر الثانى يشير إلى ميل الدالة (مقدار التغير) ـ السطر الثالث يشير إلى معدل التغيير السنوى .

المصدر : جمعت وحسبت من جدولى (١) (٢) بالملحق .

جدول (٢) أثر سياسة التحرر الإقتصادى على إنتاجية العامل والناتج المحلى فى مصر بأسلوب المتغيرات الصورية خلال الفترة (١٩٧٦ - ٢٠٠١)

المتغير التابع	م	Bo المقدار	B1	B2	B3	R2	F test	المتوسط الحسابى	قبل التحرر +	بعد التحرر	الفترة كاملة +
إنتاجية العامل بقطاع الزراعة (جنيه)	١	1247,89 7,46xx	-1203,57 -3,49xx	41,92 1,70x	62,71 2,15x	0,74	25,22xx 6,84xx	1499,43 2032,49	1249,89 41,92 2,80,	44,31 104,64 5,15	
إنتاجية العامل على المستوى القومى (جنيه)	2	2090,11 7,09xx	-1654,37 -2,73xx	136,21 3,14xx	33,76 0,66	0,72	22,12xx 7,41xx	2907,35 3665,11	2090,11 136,21 4,68	432,74 169,97 4,64	
الناتج المحلى الزراعى (مليون جنيه)	3	5075,75 6,80xx	-6567,71 -4,27xx	215,07 1,95x	376,16 2,90xx	0,84	43,87xx 9,66xx	6366,16 9741,45	5075,75 215,07 3,38	-1491,95 591,23 6,07	
الناتج المحلى الاجمالى (مليون جنيه)	4	19692,75 5,13xx	42124,12 -5,33xx	2120,21 3,75xx	2056,68 3,08	0,91	87,13xx 16,65xx	32414,03 56928,77	19692,75 2120,21 6,54	-22432,19 4176,89 7,34	

حيث :- الأرقام أسفل معاملات الإنحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.

- (x) ، (xx) ، تشير للمعنوية عند مستوى ٠٥ و٠ ، ٠١ و ٠ ، على الترتيب .

-R2 معامل التحديد ، F = قيمة (F) المحسوبة لدالة الإنحدار .

(+) السطر الأول يشير إلى قيمة الجزء المقطوع (ثابت الدالة - السطر الثانى يشير إلى ميل الدالة (مقدار التغير) - السطر الثالث يشير إلى معدل التغير السنوى .

المصدر : جمعت وحسبت من جدولى (١) (٢) بالملحق .

جدول (٣) أثر سياسة التحرر الإقتصادى على الأجور فى مصر بأسلوب المتغيرات الصورية خلال الفترة (١٩٧٦ - ٢٠٠١)

المتغيّر التابع	م	Bo	B1	B2	B3	R2	F test	المتوسط الحسابى	قبل التحرر +	بعد التحرر	الفترة كاملة +
أجور عمال قطاع الزراعة (مليون جنيه)	1	1166,46 3,53xx	-856,55 -1,26	181,00 3,72xx	-91,85 -1,60xxx	0,48	7,96xx 11,16xx	2252,47 2003,85	1166,46 181,00 8,04	309,91 89,16 4,45	
إجمالى أجور العمال على المستوى القومى (مليون جنيه)	2	6697,14 4,25xx	-5553,97 1,71x	1252,83 5,40xx	-468,62 -1,71x	0,70	20,58xx 15,97xx	14214,13 16043,39	6697,14 1252,83 8,81	1143,34 784,21 4,89	
نسبة الأجور الزراعية للقومية (٪)	3	17,06 25,71xx		-0,23 -5,45xx		0,53	29,66xx 1,60	13,90			17,06 -0,23 -1,68
الأجر السنوى للعامل الزراعى (جنيه / سنة)	4	290,40 4,01xx	-140,23 -0,94	39,69 3,72xx	-25,56 -2,03x	0,48	8,13xx 12,18xx	528,53 418,57	290,40 39,69 7,51	150,16 14,13 3,37	
الأجر السنوى للعامل على المستوى القومى (جنيه / سنة)		730,06 5,80xx	-52,41 -0,20	89,94 4,85xx	-70,57 -3,22xx	0,57	11,57xx 17,26xx	1269,68 1045,65	730,06 89,94 7,08	677,65 19,37 1,85	

حيث :- الأرقام أسفل معاملات الإنحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.

- (x) ، (xx)، (xxx) تشير للمعنوية عند مستوى ٠٥ و ٠١ ، ٠ و ٠١ ، ٠ على الترتيب .

-R2 *معامل التحديد* ، F = *قيمة (F) المحسوبة لدالة الإنحدار* .

(+) السطر الأول يشير إلى قيمة الجزء المقطوع (ثابت الدالة ـ السطر الثانى يشير إلى ميل الدالة (مقدار التغير) ـ السطر الثالث يشير إلى معدل التغير السنوى .

المصدر : جمعت وحسبت من جدولى (١) (٢) بالملحق .

تابع جدول (٣) أثر سياسة التحرر الإقتصادى على الأجور فى مصر بأسلوب المتغيرات الصورية خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ٢٠٠١)

المتغير التابع	م	Bo	B1	B2	B3	R2	F test	المتوسط الحسابى	قبل التحرر +	بعد التحرر +	الفترة كاملة +
نسبة الأجور الزراعية للإستثمارات الزراعية (٪)	6	384,82 19,21xx		-12,33 -9,52xx		0,78	90,66xx 2,56	217,76			384,28 -12,33 -5,66
نسبة الأجور القومية للإستثمارات القومية (٪)	7	133,08 11,08xx	18,51 0,75	4,69 2,65xx	-6,57 -3,14xx	0,65	15,92xx 9,91xx	161,22 115,85	133,08 4,69 2,91	151,59 -1,88 -1,62	

حيث :- الأرقام أسفل معاملات الإنحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.

. (x) ، (xx) ، (xxx) تشير للمعنوية عند مستوى ٠٥ و ٠ ، ٠١ و ٠ ، ١٠ ، ٠ على الترتيب .

R2- *معامل التحديد* ، F = *قيمة (F) المحسوبة لدالة الإنحدار* .

(+) السطر الأول يشير إلى قيمة الجزء المقطوع (ثابت الدالة) ـ السطر الثانى يشير إلى ميل الدالة

(مقدار التغير) ـ السطر الثالث يشير إلى معدل التغير السنوى .

المصدر : جمعت وحسبت من جدولى (١) (٢) بالملحق .